تاريخ الارسال:2018/03/01 تاريخ النشر : جانفي 2019

إدماج مقاربة الديمقراطية التشاركية في الادارة المحلية تحدي لصياغة المشروع التنموي المحلي (تنمية محلية تشاركية)

ط/د. لعشاب مريم
د/ شريط وليد
جامعة البليدة 02

ملخص:

تبنت الدول حديثا مقاربة سياسية جديدة تقوم على صيغ المساهمة المستمرة للمواطن في عملية اتخاذ القرار على المستوى المحلي وهو ما يطلق عليه بمصطلح الديمقراطية التشاركية فاعتمدتها اغلب الدول كأسلوب عملي وناجح يرمي الى صياغة المشروع التنموي المحلي وتحقيق تنمية محلية تشاركية اساسها الشراكة الفعلية بين الادارة المحلية وبقية الفواعل المجتمعية (مجتمع مدني ، قطاع خاص ، مواطن)، بتطبيق سبل واليات تتجاوز الصعوبات التي يفرضها الواقع العملي ، ومن خلال تمكين السلطة المحلية من تعزيز دورها في اتخاذ القرار وتحريك عجلة التنمية عن طريق المساهمة في تكريس مبادئ الديمقراطية التشاركية وتطبيق تقنيات وميكانيزمات ديمقراطية كفيلة بتجاوز التحديات تحقيق المقاربة التشاركية .

الكلمات المفتاحية : الديمقراطية التشاركية ، الادارة المحلية ، المجتمع المدني، التنمية التشاركية،المشاركة

Abstract

continuous citizen participation in the decision-making process at the local level, which is called participative democracy, which was adopted by most countries as a practical and successful way to formulate the local development project and achieve local participatory development based on effective partnership between the local administration and the rest of the action (Civil society, private sector, citizen), to apply ways and mechanisms that go beyond the difficulties imposed by the practical reality, and by empowering the local authority to enhance its role in decision-making and to move the wheel of development by contributing to the principles of participatory democracy and the application of mechanisms to overcome the challenges of achieving a participatory approach.

résumé

Les nouveaux pays ont adopté une nouvelle approche politique basée sur la démocratie participative , adoptée par la plupart des pays comme un moyen pratique et efficace de formuler le projet de développement local et de réaliser un développement local participatif basé sur un partenariat efficace entre l'administration locale et le reste de l'action. communauté (société civile, secteur privé, un citoyen), la demande des moyens et des mécanismes au - delà des difficultés imposées par la réalité pratique que, et en permettant aux autorités locales de renforcer leur rôle dans la décision - prise et le déplacement de
la roue du développement en contribuant à la consécration
des les principes de La démocratie participativ
eet la demande des techniques et des mécanis
mes de manière démocratique
passé les défis de la réalisation
approche participative.

Mot cle : Démocratie particitive ,collectivité locale ,socié civile ,développement participative, participation

مقدمة:

يندرج التخطيط لتدبير الشأن المحلي في إتاحة الفرصة للجماعة المحلية أن تبقى على تواصل مع المجتمع المحلي ،وأن تضمن عدم فقدان الإتصال بالحياة اليومية للمواطن لتمكين السكان من توحيد إرادتهم ومطالبهم تجاه حاجاتهم إلى تجسيد مشاريع تخدم مطالبهم وتشجعهم على مراقبة وتتبع كيفيات تدبير الشأن المحلي، من منطلق حقهم في الإطلاع وبكل شفافية على القرارات الإدارية والصفقات العمومية والعقود والإتفاقيات التي يبرمها السلطة المحلية ،ولا يكون هذا إلا بتوظيف مقاربة الديمقراطية التشاركية وإدماجها في صياغة السياسة العامة المحلية.

فيعتبر حقل إدارة الجماعات المحلية من الحقوق الخصبة لإرساء قيم هذه المقاربة بمشكل من أشكال التدبير المشترك للشأن العام المحلي ،بناء على تقوية مشاركة المواطنين في إتخاذ القرار وبناء المشروع التنموي المحلي، فإن المقاربات التنموية الناجحة لا يمكن أن تكون عبارة عن منوال جاهز للتطبيق يقدر ما هي عملية تبادلية قائمة على مبادئ التلازم الفعلي والتفاعل المتبادل بين الإدارة المحلية وفواعل المجتمع المحلي في إطار ديمقراطية لتشاركية تهدف إلى تنمية محلية تشاركية تجد بوادرها في مدرسة الجماعات المحلية.

والسؤال المطروح: كيف يمكن أن تساهم الإدارة المحلية في إرساء الديمقراطية التشاركية لتحقيق تنمية محلية تشاركية؟ وماهي مختلف التحديات؟

و للإجابة على إشكالية هذه الورقة البحثية سنعالج الموضوع من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: الإدارة المحلية مدرسة لتعلم الديمقراطية

المطلب الثاني:التنمية التشاركية و المجتمع المحلي(علاقة في ظل الديمقراطية)

المطلب الأول: الإدارة المحلية مدرسة لتعلم الديمقراطية

يكتسي التسيير الجماعي أهمية قصوى بالنظر إلى كون الجماعة المحلية هي في العمق مدرسة لتعلم الديمقراطية، ففي الجماعات المحلية يتعلم الناس من مختلف الأعمار والجنسين والعقليات، ممارسة الديمقراطية والعمل المدني يتعلمون كيف يخضعوا إرادتهم للإدارة العامة، وكيف يخضعوا جهودهم الخاصة ليفعل المشترك.

وبذلك يحق القول أن الجماعة المحلية تمثل الفضاء النموذجي للممارسة الديمقراطية المحلية لأنها أكثر قربا من المواطنين والمواطنات.[1]

لهذا تلعب مجموعة من العوامل دورها التأثيري في إختيار أسلوب التنظيم الإداري ،تبعا لظروف إجتماعية و إقتصادية وكذا درجة الوعي السياسي لمواطنيها و تأهل النظم و كذا الممارسات الديمقراطية فيها.[2]

لهذا هناك من يرى أن الديمقراطية المحلية لا ينبغي ان تحصل اليوم في مجرد الديمقراطية التمثيلية، بل يتعين أن يشمل نوع من التكامل في الديمقراطية التشاركية أو المستمرة أو المباشرة، التي تتيح للمواطنين والمواطنات مراقبة، تتبع والتأثير بشكل مستمر وفعلي تدبير الشأن المحلي في الفترات التي تفصل بين الإستشارات الانتخابية، فالساكنة لها الحق في الإخبار (فيما يتعلق بالقرارات الإدارية والصفقات العمومية والعقود والإتفاقات، وفي الإستشارة حول القرارات التي تهمها).

(عبر إستشارات عامة محلية أو عبر تشكيل لجنة إستشارية محلية)، أساسا لها الحق في أن تلمس على مستوى مضمون القرارات المتخذة محليا إحتراما للقيم والمبادئ الإنسانية الأساسية ومنها: الإنصاف، المساواة، العدالة الإجتماعية.[3]

الفرع الأول: المبادئ الديمقراطية المحلية الكفيلة بتحقيق المقاربة التشاركية

يتعلق الأمر هنا بمبادئ الديمقراطية المحلية الكفيلة لتحقيق سياسة القرب من خلال ما يلي:

أ. ربط أوسع شريحة ممكنة من المواطنين بالقرار المحلي وذلك من خلال مختلف مراحله: الإعداد، الإنجاز، المراقبة، المتابعة، التقييم.

ب. تسهيل الولوج إلى الإنتدابات المحلية وجعلها متمفصلة مع الأنشطة المهنية مع تحسين شروط ممارسة الإنتداب من خلال تقوية القدرة التكوينية للمنتخبين المحليين.

ج. ضمان شفافية مسلسل إعداد مشاريع التهيئة والتجهيز من خلال تقوية أجهزة الإعلام والتواصل مع المواطنين.

د. تقوية حقوق المنتخبين المجلس خصوصا المحسوبين في صف المعارضة مادامت الديمقراطية لا تفسر فقط حكم الأغلبية، وإنما في قدرة هذه الأخيرة على إحترام حقوق الأغلبية، وتقوية التواصل المباشر للإدارة بالمواطن عبر تبسيط المساطر والإجراءات وتأهيل الموارد البشرية.

هـ. وجود مؤسسات بارزة تكمل مؤسسات التمثيل السياسي وتسمح المواطنين والتكتلات الجماعية، والحركة الجمعوية بالتدخل الفعال في تدبير الشؤون المحلية. [4]

الفرع الثاني: تقنيات الإدارة المحلية لتجسيد الديمقراطية التشاركية (مستويات المشاركة)

أظهرت دراسة شيري و. انرستين عام 1969 وجود تراتيبية في دراجات فعالية المشاركة ،وذلك لتستخدم كمربع في البرامج الإجتماعية الأمريكية، تصف هذه السلالم 8 مستويات للمشاركة بداءا بالتلاعب (الدرجة الأدنى في سلم المشاركة) وصولا إلى سيطرة المواطن (أعلى درجة) ،ونجد بينهما شكل تصاعدي (العلاج والمعلومة والإستشارة والتوافق والشراكة وتفويض الصلاحيات). [5] وسنتناولها فيما يلي:

أ. المعلومة: تضع الإدارة بشكل منسق تحت الشعب (بصورة مباشرة فاعلة أو على الأقل إطلاعه بصورة غير مباشرة) على المعلومات التي قد تهم المواطنين ولكي تكون المعلومات نافعة فاعلة، يجب أن يكون المحور حول مستلزمات التطور المستدام في هذه الحالة، يتعلق الأمر بالتوعيةالتي تشكل وحدها أحد مستويات المشاركة ،وذلك لأنها لاينجم عنها أي تفاعل (الطريقة التصاعدية / الطريقة التنازلية)، من جهة أخرى تشكل المعلومة مرحلة مسبقة ضرورية لكل إجراء تشاركي.

ب. الإستشارة: تطلب الإدارة رأي الشعب الذي يبدي إهتماما في إتخاذ القرار من دون أن تكون مزعمة على التقيد به (دراسات عامة، إجتماعات عامة، يمكن أن تكون استشارة مسبقة، وأن تساعد مبتكري المشاريع الجديدة في وضع مسودة المشروع. إنما يمكن أن تلجأ الإدارة إليها في مرحلة متقدمة من المشروع بهدف مساعدة مدير المشروع في إعداد تقييمية وإتخاذ القرار ،يعتمد إتساق الإستشارة بنسبة عالية على نوعية المعلومة المسبقة والقدرة على الولوج إلى المعلومات حتى وإن لم يكن صانع القرار النهائي مقيد بالإستشارة، يمكن أن يلعب الرأي الذي أبداه الشعب دورا مهما عند وقوع نزاع محتمل.

ج. التعاون: تطلب الإدارة مشاركة السكان أنفسهم في عملية إتخاذ القرار، ويتعلق الأمر في هذه الحالة بديمقراطية شبه مباشرة، ولكي يصبح بالإمكان التوصيل إلى التعاون على صانعي القرار أن يتبنوا علاقة ثقة متبينة مع المواطنين تشمل التعاون فئتين ثانويتين:

1. الإنتاج المشترك: وهو كناية عن إعداد مشروع بصورة مشتركة، يشارك السكان في تنفيذ المشروع برفقة التقنيين ويقترحون سويا الحلول.

2. إتخاذ القرارات المشتركة: يقوم صانعوا القرار بتفويض قسم من صلاحياتهم إلى المواطنين ويوافقون على التقيد بالقرارات التي يتخذنها. [6]

إن العناصر المحورية الأربعة للتقوية لابد أن يستند إليها الإصلاح المؤسسي هي:

أ. الوصول إلى المعلومات: فالمعلومات قوة، ومن على دراية يفيد أكثر من الفرصة ويصل إلى الخدمات ويمارس حقوقه ويسائل الدولة وغيرها من الفاعلين

ب. التضمين والمشاركة: فرص الفقراء والجماعات الأخرى المستبعدة للمشاركة في صنع القرار لضمان أن يبني استعمال الموارد المحدودة على المعرفة والأولويات المحلية، ولخلق الإلتزام بالتغيير فتطلب إستقامة التضمين والمشاركة القائمة على المعلومات تغيير القواعد بحيث يخلق خير للناس للمناقشة المسائل والمشاركة في وضع الأولويات المحلية والقومية وصيانة الميزانية وتوصيل الخدمات الأساسية.

ج. القابلية للمساءلة: لابد أن يسأل موظفو الدولة والفاعلون الخاصون عن سياستهم وأفعالهم وإستعمال الموارد ،ولابد أن توجد أليات داخلية أو أفقية لمساءلة أجهزة الحكومة سواء إدارية أو سياسية.

د. القدرة التنظيمية المحلية: تشير إلى استطاعة الناس العمل معا وتنظيم أنفسهم وتهيئة الموارد من أجل حل المشكلات ذات الأهمية المحلية، يزيد إحتمال أن يسمع صوت المجتمعات المحلية المنظمة وأن يوفي بمطالبها. [7]

المطلب الثاني: التنمية التشاركية والمجتمع المحلي (علاقة في ظل الديمقراطية)

تلتزم الجماعات المحلية بعدة وظائف ومهام وخدمات توجه للمواطن ،ولعل أهمها تحقيق التنمية المحلية ويمكن تحديد مفهوم التنمية المحلية أولا من خلال تحديد مفهوم التنمية عامة، وهي عبارة عن زيادة النمو وتحسين ظروف عيش السكان في مختلف مجالات الحياة، وتقتضي توفير الوسائل والإمكانيات اللازمة لذلك، وتختلف أشكال ومستويات وأصناف التنمية من تنمية شاملة تهم كل الميادين وتنمية جزئية تخص ميدان معين، مثل التنمية الإقتصادية والتنمية الإجتماعية والتنمية المستدامة، وهي التي تهدف لتوفير حق الجيل الحاضر في التطور والرفاه دون المساس بحقوق الأجيال القادمة. [8]

وأخيرا التنمية المحلية والتي تقوم على إعطاء الأولوية للمستوى المحلي مع منحه الصلاحيات في تحديد مساوة التنموي.

وتعرف التنمية المحلية كونها العمليات التي بمقتضاها توجه لكل من الأهالي والحكومة الصلاحيات لتحسين الأحوال الإقتصادية والإجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الإندماج في حياة الأمم والإسهام في تقدمها بأفضل ما يمكن وهو تعريف اصطلحت عليه هيئة الأمم المتحدة منذ 1996 ومن خلال هذا المفهوم يمكن القول بأن التنمية المحلية تقوم أساسا على مشاركة المواطنين في مختلف مراحلها، ومن هنا تم الربط بين مفهوم الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية للوصول إلى تنمية محلية تشاركية.

وعلى هذا الأساس سنحاول إبراز ذلك في التطرق إلى دور المجتمع المحلي في تحقيق الديمقراطية (فرع 1) ثم التنمية التشاركية في الإدارة المحلية (اطراف الشراكة)(فرع 2).

الفرع الأول: دور المجتمع المحلي في تحقيق الديمقراطية

هناك علاقة متلازمة لدور المجتمع المحلي بالعمل الديمقراطي، ويمكن ذلك من خلال ما يلي:

أ. للمجتمعات المحلية الحق في المشاركة في صنع القرارات التي تؤثر في ظروف عيشهم وعملهم.

ب. المشاركة فقط مع قوة صنع القرار خلافة وقابلة للاستدامة.

ج. تتطلب المشاركة الأصلية إنخراط المجتمع في جميع مراحل تحسين أداء التجمعات الصغيرة والكبيرة (القرية، المدينة) في مجال التخطيط والتنفيذ والصيانة والمتابعة.

د. لابد أن تقوم المشاركة على مساواة النوع وإشتراك الشباب والمسنين.

هـ. تنمية القدرة أساسية لترقية المشاركة العادلة بين المرأة والرجل والشاب.

و. لدى المجتمعات المحلية موارد مستترة للمشاركة في التنمية (القرية، المدينة) يمكن أن تحرر تنمية القدرة هذا المورد.

ز. المجتمعات المحلية هي أصحاب المقدرات الأولية بين فاعلي التنمية لحل المشكلات وتحسين وصناعة المستوطنات.

ح. يمكن أن يعمل الوعي وتنمية القدرة الشركات بين المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية والسلطات البلدية أكثر إنصاف. [9]

إضافة إلى ذلك نتكلم عن الإعلام الجهوي الذي يعتبر كحلقة وصل الضرورية لكل تصور مستقبلي يقدم التنمية الوطنية والجهوية ويحافظ على المقومات والركائز الأساسية للمجتمع لكسب رهان التنمية المحلية في ظل حكامة جيدة، وعلى هذا الأساس لابد من تطوير أساليبه لمواكبة التطورات والتحولات الديمقراطية التي يشهدها المجتمع المحلي ولا يتحقق ذلك إلا من خلال:

- الحد من السياسة الإعلامية المركزية وإعطاء الأهمية للإعلام الجهوي.
- ارتباط الإعلام الجهوي بأهداف التنمية الشاملة وخططها بشكل مختلف.
- تدعيم الإحساس بالمواطنة والرغبة في المشاركة في بناء الموطن والإسهام في تشكيل الهوية الوطنية. [10]

بناءا على ما سبق فإن المجتمع المحلي ينشط من خلال المشاركة بالدرجة الأولى والإعلام الجهوي الذي لا يقل أهمية على الأول معا حتى نستطيع تحقيق مقاربة الديمقراطية التشاركية محليا.

الفرع الثاني: التنمية التشاركية في الإدارة المحلية(اطراف الشراكة)

تعرف التنمية على أنها منظومة من شأنها تمكين العنصر البشري من تحقيق تطلعاته لمستقبل أفضل تتكامل عنه كل الظروف الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والسياسية لإنعاش دوره كفاعل ومستفيد.

هذا التعريف ينطبق أيضا وخصوصا على التنمية المحلية، وهذا المفهوم الذي برز بشدة في السنوات الأخيرة، وأدى إلى أسباب فشل السياسات التنموية التي كانت تصنع نفس الأولويات ونفس البرامج دون إعتبار الحاجيات المحلية.

ويصعب تحقيق إنخراط العنصر البشري في برامج ومخططات التنمية والذي من شأنه ضمان الإستدامة دون إدماجه منذ البداية في تصور وضع تفعيل وتقييم هذه البرامج والمخططات مع مراعاة خاصته الثقافية والإجتماعية والإقتصادية. [11]

أولا: دور المجتمع المدني في التنمية المحلية (لا تنمية تشاركية بدون مجتمع مدني)

1. المواطن: هو فاعل أساسي تقوم عليه السياسة العامة المحلية، فالمواطن مستهلك وهو نواة الجمعية وهيئات المجتمع المدني، ونواة القطاع الخاص به لتقوم السياسة العامة المركزية ثم المحلية، وإشراكه في عملية السياسة العامة المحلية ليست تجاوزا للخيارات التمثيلية، بل إتاحة فرصة لمشاورة الطرف المتلقي للسياسة العامة، الذي يسمح التجادل معه ومحاورته بتفادي الفشل التنموي والأخطاء التسييرية التي تضيع الفرص التنموية، فالمواطن حسب الجيل الثالث من المناظير الحقيقية بحاجة إلى كافة الحقوق الحياتية المادية منها والمعنوية، حتى يكتمل شعوره بالحرية، وهي حقوق مترابطة عندما يحصل عليها المواطن يكون قادرا على تأدية واجباته من الخدمة العمومية.

2. المجتمع المدني: هو فاعل أساسي للنهوض بالأعمال الإجتماعية المحلية، ويعرفه الدكتور امحند برقوق:

"على أنه مجمل الجمعيات الوظيفية وغير السياسية الناشطة والمبادرة والمستقلة، والهادفة إلى تحقيق الصالح العام في مجتمع معين أو عدد من المجتمعات".[12]

ويشير المجتمع المدني إلى كل الأنشطة التطوعية التي تمارسها الجماعة وتنظمها قيم ومصالح مشتركة لسعي من خلالها إلى تشبيك المجتمع وزيادة ترابطه وتماسكه، تقدمها المجتمع المدني لدعم الخدمات أو دعم التعليم أو دعم التنمية والصالح العام إضافة إلى تشكيل مجالس للأحياء، مجالس الشباب، ورشات السكان، تتولى مهام وضع الإطار المعيشي والترفيهي للمواطن عن طريق التأثير في السياسة العامة، حيث يجتمع المواطنون تحت أطرها المختلفة لممارسة الضغوط أو التأثير في عملية صنع القرار وصياغة السياسات.[13]

ثانيا: القطاع الخاص والتنمية المحلية

القطاع الخاص هو فاعل أصبح إدماجه أكثر من ضرورة بعد فشل المؤسسات العمومية في تدبير المرافق العمومية عن طريق أنماط وتوجهات تسيير غير صائبة

فمنحت هذه الالية للشراكة مع القطاع الخاص فرصة حقيقية لتدبير المرافق المحلية عن طريق عقد الإتفاقيات التي تشمل الشراكة والتعاون الشرعي، وخلق أنماط من (الإقتصاد المختلط، التدبير المفوض، عقود الإمتياز) حتى يعود تنفيذ السياسات التنموية المحلية من طرف القطاع الخاص أكثر فعالية من الناحية التنموية، وبعيدا عن المزيد من الصراع المجتمعي وتضارب المصالح، أو سيطرة جماعات المصالح، والجماعات الضاغطة والنفوذ.[14]

وللحفاظ على الحد الأدنى من الخدمات الإنسانية تم رهن نضال المجتمع المدني مجددا، وحصره في الدفاع عن الخيارات التي أدعت أنها تنموية، في الوقت الذي كانت فيه مجرد خيارات إستهلاكية.

لأن التجارة لم تكن مطلقا بديلا عن الصناعة والإنتاج الذي تقاس به نسبة النمو، لكن بهذا الإطار الإصلاحي الجديد أصبح دور القطاع الخاص يتجاوز مجرد الشراكة إلى عمليات التمويل والرغاية التي بإمكانها أن تنهض بالواقع والإطار المهني للمواطن.[15]

الخاتمة:

من خلال دراستنا توصلنا إلى توظيف مقاربة الديمقراطية التشاركية وإدماجها في صياغة السياسة العامة المحلية، هو بغرض دعم إختيار البدائل العقلانية للقرارات الإدارية التي تتخذها مجالس الجماعات المحلية على الصعيد المحلي لتسيير الشؤون المحلية وتحريك عجلة التنمية التي تتماشى ومطالب الساكنة، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال مساهمة المجتمع المحلي والإدارة المحلية على حد سواء في تحقيق المشروع التنموي.

كما أن إعتماد مقاربة الديمقراطية التشاركية جاء بغرض عزل التعقيدات الإجرائية المعرقلة للأهداف التنموية وحالت دون تحقيق الحركية التي تضمن التوزيع العادل للثروة والعدالة الإجتماعية.

فضلا عن ذلك يعتبر المجتمع المدني فاعل أساسي للنهوض بالأعمال الإجتماعية المحلية وتأكيد الفاعلية السياسية للمواطن خصوصا بعد أن تأكد دوره في معرفة حاجيات ومتطلبات المجتمع المدني.

كما أن القطاع الخاص هو فاعل يرجى من إدماجه خلق فرص حقيقية لتدبير المرافق المحلية عن طريق عقد الإتفاقيات التي تسهل الشراكة والتعاون الشرعي للوصول إلى تنمية محلية تشاركية فعلية.

وفي الأخير يجدر القول أنه بالرغم من وجود فرص كثيرة هناك أيضا تحديات يجدر تجاوزها نذكر منها:

1. تحقيق إنتظارات المواطنين الذين استثمروا وقتهم في عملية شاركته في رؤية نتائج ملموسة.
2. بناء المصداقية والثقة فمصداقية السلطات وثقة المواطنين حيث ينبغي استعادة الثقة وتعزيزها.
3. الشمولية والتمثيل الديمقراطي.
4. المصلحة العامة وإنجاز مرافق مشتركة.
5. شمول جميع القطاعات و التضامن بين الاحياء.

الهوامش

نجيب جيري، الديمقراطية التشاركية، برادیهم جديد تدبيرا شأن المهام المحلي، المجلة المغربية للسياسات العمومية، العدد 7، صيف 2011، ص 137-150.

أبو طيب بن ناصر، أ. هبة العوادي، المجتمع المدني المغاربي ورهانات الإصلاح، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 146.

بوحنية، قوي، الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية، (دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب نموذجا)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2015، ص 23-24.

نجيب جيري، المرجع السابق، ص150.

بوحنية، قوي ، المرجع السابق، ص26.

لسيرج يازقي، تقرير بحث عن الديمقراطية التشاركية في التنظيم المدني، الجمعية اللبنانية لتحرير اتفاقية، 2009، ص 05.

بوحنية، قوي ، المرجع السابق، ص 28-29.

هالة اليوسفي، التنمية في تونس النموذج والأفاق ما بعد الثورة، ترجمة فؤاد العزبالي، سلسلة كراس الأنوار، دار محمد علي للنشر، طبعة 1، سنة 2011، ص 12.

بوحنية، قوي ، المرجع السابق، ص 29.

بوحنية، قوي ، نفس المرجع، ص 30.

بوحمى وديعة ، المقاربة التشاركية في الفعل التنموي، بعض المبادئ والتوجيهات، 22 أفريل 2010.

http : rollout cinatacy, over-blog.com / article-49049582.html.

بوحنية، قوي، الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية، (دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب نموذجا)، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط2 مزيدة، منقحة، عمان، الأردن، 2018، ص 123-124.

محمد برقوق، دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد مقاربة في النسبة الديمقراطية ، الشعب، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 08، جانفي 2009، ص 03.

بوحنية، قوي ، المرجع السابق، ص 126.

صامويل هنتغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، (ترجمة سمية فلق عبود)، الفكر العربي الحديث، دار الساقي، ط1، 1993، ص 158.